The Jordanian-Turkish Relations (1999-2022)

Khaled Daham[(1)*] **Mohammed Masalha** [(2)]

(1) Jordan University, Amman - Jordan.
(2) Jordan University, Amman - Jordan.

Received: 22/01/2023
Accepted: 02/04/2023
Published: 29/06/2023

* ***Corresponding Author:***
k.aljbour@yahoo.com

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v2i2.237

Abstract

This study aims to know the general features of the form and nature of the Jordanian-Turkish relations from 1999 to 2022, and to analyze the nature of these relations, and the extent of the effect of the political and security developments that the Middle East region is going through, specifically the Palestinian issue and the Syrian crisis on the form and nature of these relations, especially after king Abdullah II bin Al-Hussein assumed his constitutional powers in 1999.

The study used the decision-making approach to reach a realistic understanding of the decision-making process in both countries, and to analyze the factors influencing it, and the national interest approach to understand the relations between the two countries accurately and correctly, given that the national interest is the ultimate goal and the main driving force for the foreign policy of both countries. The study concluded that the Jordanian-Turkish relations were not recent, and they witnessed many stages and developments that affected the nature of those relations, and that the two countries are keen to establish good relations based on their common interests, and that the recent political challenges in the region played a major role in the development of relations between the two countries, and that the economic aspect has a major role in the process of rapprochement and cooperation between the two countries, which has positively affected various fields.

Key Words: (International Relations, Foreign Policy, Jordan, The Middle East).

العلاقات الأردنية التركية (1999-2022)

خالد الدهام[1] محمد المصالحة[2]

(1) الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

(2) الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

ملخص

تهدف هذه الّدارسة إلى معرفة السمات العامّة لشكل العلاقات الأردنية التركية وطبيعتها من عام 1999 إلى عام 2022، وتحليل طبيعة هذه العلاقات، ومدى تأثير التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها منطقه الشرق الأوسط وتحديدا القضية الفلسطينية والأزمة السورية على شكل وطبيعة هذه العلاقات، خاصة بعد تسلم الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في عام 1999.

استخدمت الدراسة منهج صنع القرار للوصول إلى فهم واقعي لعملية صنع القرار في كلا البلدين، وتحليل العوامل المؤثرة فيه، ومنهج المصلحة القومية لفهم العلاقات بين البلدين فهما دقيقا وصحيحا، باعتبار المصلحة القومية هي الهدف النهائي والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لكلا الدولتين. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية التركية لم تكن حديثة العهد، وقد شهدت العديد من المراحل والتطورات التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات، وأن البلدان يحرصان على إقامة علاقات جيدة مبنية على مصالحهما المشتركة، وأن التحديات السياسية الأخيرة في المنطقة لعبت دوراً كبيراً في تطور العلاقات بين البلدين، وأن للجانب الاقتصادي دوراً كبيراً في عملية التقارب والتعاون بين البلدين انعكس إيجابا على مختلف المجالات.

الكلمات الّدالة: (العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، الأردن، الشرق الأوسط).

المطلب الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

المقدمة.

إن الوقوف على طبيعة العلاقات وواقعها بين الدول ليست بالأمر السهل، لكونها ظاهرة تتقصى أفعال الدول وردود أفعالها، وأهدافها تجاه الدول الأخرى، وفي العادة يكتنف هذه العلاقات الطابع الديناميكي المتحرك وعدم الثبات، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط لطبيعة التغيرات والتطورات السياسية والأمنية من حين لأخر، أو لتباين المصالح المشتركة، مما يجعل البحث في واقع العلاقات بين دول المنطقة ليس بالأمر بالهين.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع وطبيعة العلاقات الأردنية- التركية في الفترة من عام 1999- 2022 ومحدداتها، لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة على الصعيد السياسي والأمني العربي والإقليمي، وما تمخضت عنها من أحداث سياسية أسهمت في تعزيز العلاقات والروابط الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، والتي لا ينحصر تأثيرها في المجال السياسي فحسب، بل تعداه إلى التعاون في جميع المجالات، الاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.

بدأتتركيامنذ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم بصياغة دورهاعلى المستويين الإقليمي والدولي، خاصةوأنالمنطقة وإقليم الشرق الأوسط يشهدانتحولات ومتغيرات ضخمة، ولمواجهة ذلك بدأتتركيا بطرحمجموعة منالإستراتيجيات الجديدة القائمةعلىضرورة أحداثتغييراتجوهريةفي مفهومسياستها الخارجية. وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو، إستراتيجية شملت كلالأساسيات وجوهرالعلاقات التركية الخارجية.التي شملت العلاقات التركية- العربيةوفيسياقها العلاقات التركية- الأردنية. وقد حكم هذا التحول مجموعة من المعطيات التاريخية

والجغرافية والدينيةوالاجتماعية والفكرية، ومحاولةتركياالجادةفيلعب الدورالإقليمي الأول في المنطقة.

إن من أبرز القضايا السياسية المشتركة بين البلدين القضية الفلسطينية، حيث اهتمت حكومة حزب العدالة والتنمية بها اهتماماً كبيراً، وما أن وصل الحزب للحكم حتى انحازت العلاقات التركية إلى الفلسطينيين بعد أن كانت علاقاتها متوازنة مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ويعود سبب ذلك إلى قاعدة الحزب الانتخابية التي تميل بشكل قوي للاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية. وفيما يتعلق بالأزمة السورية فإن البلدان يشتركان في الرغبة بحلها، لأنها تشكل تداعيات خطيرة على الطرفين من حيث عدم الاستقرار الأمني والسياسي، بجانب وجود عدد لا بأس به من اللاجئين السوريين في البلدين. وبشكل عام فإن الربيع العربي لا زال تأثيره على الدول العربية نفسها والمجاورة لها والتي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية تجارية لا سيما وأن تركيا ارتبطت اقتصاديا بمعظم الدول العربية، فجاءت الآثار السلبية على اقتصاد ورفاهية الشعب التركي وعلى الحياة العامة في تركيا وعلى شعوب المنطقة (Yilmaz, 2020 :32).

التقارب الأردني التركي بات ضرورة ملحة للبلدين لضمان الأمن والاستقرار، وحل الأزمات الاقتصادية والسياسية ومكافحة التنظيمات الإرهابية التي تزعزع أمن واستقرار دول المنطقة، وتعطل العجلة الاقتصادية فيها، لذلك نجد الأردن وتركيا شركاء في تحالفات عسكرية عربية، كالتحالف الإسلامي العسكري بقيادة الرياض، وانضمامهم سابقا للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للتخلص من تنظيم داعش الإرهابي. وعلى الصعيد الدولي استطاع البلدان حجز مساحة كافية على المسرح الدولي؛ إذ تعتبر الأردن حليفا للولايات المتحدة، بينما تكتسب تركيا هذه الأهمية من كونها عضو أساسي في حلف الناتو.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة بالتعرف على طبيعة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، وتأثير مجمل هذه التحديات والتي تنعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الأردنية-التركية، حيثإن التطوراتالإقليميةوالدولية الأخيرة، قدانعكستأثيرهاعلى التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين.

أهمية الدراسة.

- **الأهمية العلمية**. تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من ضرورة هذه الدراسة والفوائد المتوقعة التي يمكن أن تعود بها على البلدين وشعوبهما، وعلى الباحثين والدارسين في مجال العلاقات السياسية بين الدول، وأن هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات في مطالبها وما خلصت إليه من نتائج ستساعد في فهم طبيعة العلاقات بين الدولتين، وما المحددات المؤثرة على هذه العلاقات، وأهم مجالات تطور العلاقات الأردنية التركية.
- **الأهمية العملية**. تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من محاولتها تسليط الضوء على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن وتركيا للاستفادة منها في تحديد سبل التقدم في العلاقات بين البلدين. بالإضافة إلى توفير مادة علمية للباحثين في العلاقات الأردنية التركية، بما يخدم علمهم البحثي على المدى البعيد.

أسئلة الدراسة.

تحاول الدراســة الإجابة عن الســؤال الرئيس الآتى: ما هى طبيعة وواقع العلاقات الأردنية التركية خلال الفترة (1999-2022)؟، وستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيس وهي:

1- ما هي توجهات السياسة الخارجية الأردنية؟

2- ما هي توجهات السياسة الخارجية التركية؟

3- ما واقع ومراحل تطور العلاقات الأردنية- التركية خلال الفترة(1999-2022)؟

أهداف الدراسة.

هدفت هذه الدراســة إلي التعريف بطبيعة الســياســية الخارجية الأردنية والتركية، وعلى التعريف بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية التركية خلال الفترة (1999-2022)، وتأثير التحديات والتطورات الإقليمية عليها.

منهجية الدراسة.

– **منهج صـنع القرار:** تشـير عملية صـنع القرار على إنها: أحدى المحاولات في سـبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية من خلال تحديد الأطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى (السرحان وخالد، 2018: 172.)

يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ إنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار) حيال موقف دولي معين، وترتكز أيضا بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (المصدر نفسه: 172). ويهتم هذا المنهج بعملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير ورسم السياسات العامة. وفى هذه العملية فإن التقارير وإعدادها تلعب دورا مهماً في رسم سلوك المؤسسات السياسية، حيث إن هذه المؤسسات عادة ما تختار أحد التصورات التي ترى إنها الأفضل في حل مشكلاتها وتحقيق أقصى قدر من المنفعة (المنوفي، 1998: 113).

وتم توظيف هذا المنهج من خلال تفسير السياسة الخارجية لكل من الأردن وتركيا، وفهمها من خلال الربط بين علاقات البلدين، استنادا للعوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تحيط بصناع القرار وواضـعي السـياسـة الخارجية في كلا البلدين، وكيفية التأثر بالمواقف الدولية والتطورات والمتغيرات القائمة والتأثير فيها.

– **منهج المصلحة القومية:** إن مفهوم المصلحة القومية يعد أداة التحليل الرئيسية لدى أتباع منهج الواقعية السياسية، وأنه السبيل إلى فهم العلاقات الدولية فهما صحيحا، ولا يمكن تفسيرها تفسيرا موضوعيا إلا من خلال هذا المفهوم، كما إن المصلحة والقوة وجهان لذات الشيء، إلا أن الدول تستند في سلوكها الدولي إلى الرشد والعقلانية في سبيل تحقيق مصالحها.

وتعرف المصـلحة القومية على أنها قيام مؤسـسـات القطاع العام بتلبية حاجات وأماني جميع عناصر وقطاعات الشعب، بغض النظر عن درجه قربها أو بعدها عن السلطة ومضمون المصلحة القومية ومحدداتها (الحسن، 2005: 120).

ويفترض المنهج إن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر في سياستها الخارجية، وهذا هو المنطلق الرئيسي لهذا المنهج، بمعنى إن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول (العقابي، 2000: 17).

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.

1) **العلاقات الدولية:**

1- **التعريف الاسمي (اللغوي)**: هي مجموعة من الأنشطة و التفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم، وكذلك المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية كونها أحدى الشخصيات القانونية الفاعلة في تلك العلاقات عبر الحدود القومية والتي تستقطب اهتمام الأفراد و الجماعات والشعوب، نظراً لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقا بالرفاهية العامة، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولة، وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره، بماً يجنب الشعوب مغبة الحروب والخوف من الدمار، وتتيح للمواطنين مواصلة جهودهم في التنمية والإسهام في الحضارة الإنسانية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية كونها أصبحت مؤسسات فاعلة في شؤون العلاقات الدولية (عباس، 1996: 6).

2- **التعريف الإجرائي**: هي تلك العلاقات التي تربط بين الأردن وتركيا والتي قد تكون ذات طبيعة سياسيه أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، وتنطوي على مصالح مشتركة، وتسعى الدولتان من خلال تلك التفاعلات فيما بينها إلى بناء علاقات سلمية وقوية، وإلى تطوير اقتصادها وإلى لحصول على الأمن والاستقرار، وكذلك إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل العالقة فيما بينها، ويمكن لنا تحويل هذا المفهوم إجرائيا إلى المؤشرات التالية:

- العلاقات السياسية: وتشمل البعثات الدبلوماسية والاتصالات السياسية وتبادل الزيارات على المستوى الرسمي بين كبار المسؤولين (الرؤساء، قادة الدول، رؤساء الوزارات، الوزراء، أعضاء مجلس ألامه)، وعقد المعاهدات والاتفاقيات السياسية.
- العلاقات الاقتصادية: وتشمل التبادل التجاري لمختلف السلع والموارد الطبيعية والمساعدات والقروض، والاستثمارات، والمعاهدات الاقتصادية.

2) **السياسة الخارجية:** تعددت تعريفات السياسية الخارجية فمنهم من عرفها على إنها: تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول(عيسى وغالي، 1979: 309). أو برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي، أو مجموعه الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى (الهزايمة، 1994: 13).
وتم تعريفها أيضا بأنها: "الخطة العلنية التي تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الفواعل الأخرى من غير الدول بما تملكها من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة" (سليم، 1998: 7).

3) **الشـرق الأوسـط**: مصـطلح سـياسـي وجغرافي شـاع اسـتخدامه من قبل العديد من المفكرين والسياسيين والعسكريين، كان يقصد به تقسيم دول الشرق إلى أقاليم حسب بعدها وقربها الجغرافي من أوروبا، استخدم هذا المصطلح من البريطانيين في السابق للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، واسـتخدم أيضـا من قبل وزارة الخارجية الأمريكية للدلالة على المنطقة التي تضـم كل مصـر والسـودان وشـبة الجزيرة العربية والمشـرق العربي وإيران وتركيا، أي المنطقة الواقعة بين إيران والمغرب وتركيا واليمن (حسين، 24: 2012).
ظهرت فكرة بديلة للشـرق الأوسـط سـميت بالشـرق الأوسـط الجديد، والتي صـيغت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسـرائيل، وذلك لإعادة ترسـيم حدود الشـرق الأوسـط من جديد وتشكيل دول الشرق الأوسط خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية (الكعكي، 2003: 24).

حدود الدراسة.

تمثلت حدود الدراسة بالاتي:

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية.

الحدود الزمانية: تقتصـر الدراسـة على الفترة الزمنية من عام 1999-2022، أما اختيار العام 1999، فهي فترة تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في المملكة الأردنية الهاشـمية. أما اختيار العام 2022 فهي نهاية الفترة الزمنية للدراسـة ولأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصـول على المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة، وهنا يرى الباحثان ولضـرورة مقتضـيات البحث بأنه من الممكن العودة إلى ما قبل بداية فترة الدراسة وذلك لاستكمال مفاصلها.

الدراسات السابقة.

1- الدراسات العربية.

– **دراسـة شـنيكات (2018)، بعنوان: العلاقات الأردنية التركية، السـياق التاريخي وآفاق المسـتقبل".** قسم الباحث الدراسـة إلى أربعة مراحل رئيسـية من خلال المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الثنائية بين الأردن وتركيا، تحدث في المرحلة الأولى عن الإطار التاريخي للعلاقات الأردنية التركية منذ بدايتها في عام 1937، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحدث في المحور الثاني عن فتره الخمسينيات إلى نهاية الحرب الباردة وكيف تحسنت العلاقات التركية مع العرب عامه ومع الأردن خاصة، من خلال الزيارات المتبادلة وموقف تركيا الإيجابي من حرب 1967، وجاء في المحور الثالث (فتره التسـعينيات) إن العلاقات بين البلدين اكتسـبت قوة إسـتراتيجية من خلال إدراك الأردن لأهمية تركيا كدولة محورية منخرطة بقوة وعمق في مختلف القضايا الإقليمية، وأيضا إدراك تركيا لدور الأردن وتدخله في حل الخلافات التي كانت تنشـب بين تركيا والدول العربية، وتحدث المؤلف في المحور الأخير عن العلاقات الأردنية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قبل وبعد الربيع العربي، وعن مجالات التعاون الاقتصـادية والسـياسـية والأمنية والثقافية والتعليمية، وعن أفاق المستقبل للعلاقات الأردنية التركية ومعيقات تطور العلاقة.

– **دراسـة زيوت (2017)، بعنوان: "أثر العامل الاقتصـادي في العلاقات الأردنية التركية 2022-2016".** هدفت الدراسـة الكشـف عن أثر العامل الاقتصـادي على العلاقات التركية- الأردنية، وخاصـة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سـدة الحكم للفترة من (2002- 2016)، ومقاربة طبيعة العلاقات

الأردنية التركية وتطورها قبل وبعد وصـول الحزب للحكم، في حدود المؤشـرات السـياسـية والأمنية والاقتصادية بين البلدين.

جاءت الدراسة في ثلاث فصول رئيسية تحدث المؤلف في الفصل الأول: عن العامل الاقتصادي في السـياسـة الدولية (دراسـة نظرية). وأهمية هذا العامل في مجال العلاقات الدولية وعن دوره في تعزيز التعاون السـياسـي والأمني والعلاقة المتبادلة، وفي الفصـل الثاني: عن مراحل تطور العلاقات الأردنية- التركية وعن واقع العلاقات الاقتصـادية الأردنية في الفتره من 2002- 2016، وتحدث في الفصـل الأخير: عن أثر العامل الاقتصـادي على مسـتقبل مجالات التعاون الأردني- التركي، وعن مؤشرات تطور العلاقات الثنائية بين البلدين.

- **دراسة الحضرمي (2017)، بعنوان: "العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مسـتقبلها"** أوضـحت هذه الدراسـة طبيعة العلاقات العربية- التركية تاريخها ومراحل تكونها وفواعلها من خلال إشـكالية قديمة- حديثة تحكم نظرة تركيا للعرب والتي يتم من خلالها صـياغة نمط العلاقة التي تربط بينهما.

تناولت الدراسـة ثلاثة محاور رئيسـيه، تحدث فيها المؤلف بالمحور الأول عن العلاقات الدولية بفصلين: ركز في الفصل الأول على المفاهيم والنظريات والمعطيات في العلاقات الدولية، وفي الفصل الثاني على الإقليم العربي والشـرق الأوسـطي والسـياسـة، وتحدث في المحور الثاني عن معطيات العلاقات العربية في فصلين، جاء الفصل الأول عن مقاربات العلاقات العربية الجوارية، والفصل الثاني عن العلاقات العربية- التركية، تاريخها وفواعلها وواقعها، وأفرد المؤلف المحور الثالث (الأخير) عن رؤية في مستقبل العلاقات العربية- التركية ومقومات الدور التركي في المنطقة، وعن احتمالات التباعد والتقارب في العلاقات العربية- التركية.

- **دراسة أبو دية (2010)، بعنوان: "العلاقات العربية التركية 1921- 2010" (مع التركيز على النموذج الأردني)**. جاءت الدراسـة لتبحث العلاقة العربية التركية والضـوابط والمقومات التي تحدد سـلوك تركيا في سـياسـاتها وعلاقاتها تجاه العرب، بالإضـافة إلى الدور التركي في الشـرق الأوسـط، والدبلوماسية التركية عن الأحداث والأزمات العربية في القرن الماضي، وبحثت الدراسة عن مدى تأثير الأحداث والتطورات التي حدثت في المنطقة وإقليم الشـرق الأوسـط على العلاقات العربية التركية،

وعلى دور تركيا المتنامي والفعال في المنطقة، وعن عوده تركيا وتعزيز علاقاتها مع مختلف الدول العربية والإسلامية في كافه مجالات التعاون، مع التركيز على العلاقات الأردنية التركية ومراحل تطورها.

2- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Koprulu (2014)، بعنوان: " منظور جديد للعلاقات الأردنية التركية في سياق تحولات الشرق الأوسط"(دراسة تركية).** أوضحت الدراسة دور الأزمات الإقليمية في تطور العلاقات التركية- الأردنية، والتي بدورها خلقت انسجاماً وتوافقاً لا مفر منه بين البلدين، ودفعت لأن يكون لدى البلدين تصورات متشابهة لتهديد بلادهما، وإلى إتباع إستراتيجيات جديدة مختلفة وتوثيق علاقاتها بالغرب، لا سيما وأن الأردن يعاني من محدودية في موارده الطبيعية، وهو بذلك يعتمد على المساعدات الغربية، وخاصة المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير.

ويرى المؤلف إن العلاقات الثنائية بين البلدين وصلت إلى أعلى مستوى لها في أوائل العقد من القرن الحالي، فقد أدى صعود حزب العدالة والتنمية ووصوله للسلطة في تركيا، إلى إعادة بناء مكانة تركيا وعلاقاتها في الشرق الأوسط، في ظل التطورات والمتغيرات الإقليمية كحرب العراق عام 2003، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، والتحركات الشعبية منذ عام 2011، والتي دفعت بالدولتين إتباع سياسات خارجية مماثلة، ووصف المؤلف إن العلاقات الأردنية التركية متينة وتهدف لخدمه المصالح المشتركة لشعبي البلدين. وتحدث عن دور الأردن باعتبارها تمثل جسر لوصول البضائع التركية إلى باقي دول الشرق الأوسط.

- **دراسة Çeker (2010)، بعنوان: "العلاقات التجارية بين تركيا والأردن"(دراسة تركية).** تحدثت الدراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وإنها لا تزال أقل بكثير من المستوى الذي ينبغي أن تكون علية، ومع هذا من المتوقع في السنوات القليلة القادمة ومن خلال توفير التنوع من المنتجات مع مزايا اتفاقيات التجارة الموقعة من البلدين، أن يتضاعف حجم التجارة الخارجية للبلدين، وأن الأبعاد المرجوة من التعاون يعتمد على تعزيز وإدامة العلاقات متعددة الأبعاد، وإظهار العزم الجاد على استمرارية هذه العلاقات، ويرى المؤلف إن المسؤولية تقع على عاتق جميع وحدات الدولة من الأدنى إلى الأعلى من رجال الأعمال ومستثمرين إلى الحكومات، وذلك بتشجيع الاستثمار المتبادل لما فيه مصلحة مشتركة لشعبي البلدين.

ويرى المؤلف بأنه رغم كل الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتوتر الذي يتزايد يوما بعد يوم وغير القابل للحل، إلا إن الأردن يواصل إصلاحاته الاقتصادية، ويعتبر بلدا مستقرا يهتم فيه المستثمرون الأجانب وأصحاب رؤوس الأموال، لذا يرى الباحث إنه من الضروري زيادة وتطوير العلاقات بين تركيا والأردن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها تحاول مقاربة المزيد من التركيز على توضيح المحددات الإقليمية والعالمية المؤثرة على العلاقات الأردنية- التركية التي تطورت بشكل واسع في الفترات التاريخية الحديثة، لذلك فإن الدراسة ستعمل على تلمس مستقبل العلاقات بين البلدين في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية خلال فتره الدراسة.

المطلب الثاني: لمحة موجزة عن التطور التاريخي للعلاقات الأردنية التركية.

بعد أن استقل العرب عن الإمبراطورية العثمانية، أعلن استقلال تركيا في 29 تشرين أول عام 1923، والتي قامت على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة، ونظرا لإيمان الملك عبد الله الأول المؤسس بأهمية العلاقات الدولية وقيمتها، الأمر الذي دفعه إلى الزيارات المتكررة لتركيا بعد تأسيسها. تكللت بتوقيع اتفاقية الصداقة بين الملك المؤسس والرئيس التركي عصمت أينونو في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1947، والتي كانت بداية للعلاقات الدبلوماسية حيث افتتحت السفارة التركية في عمان في تلك الفترة، وتواصلت الزيارات الثنائية فكانت أخر زيارة للملك عبد الله الأول إلى تركيا عام 1951، قبل شهرين من استشهاده حيث كانت علاقات الصداقة بين الأردن وتركيا في أعلى درجاتها (زيوت، 54: 2017).

بدأت تركيا منذ تأسيسها بالسعي لتحقيق أهدافها ومشروعها الغربي الذي طالما سعت إلية، ففي عام 1952، انضمت تركيا لحلف الشمال الأطلسي لمواجهة خطر تنامي الشيوعية في ذلك الوقت، وفي عام 1959 سعت للانضمام للسوق الأوروبية فأصبحت جزءا منه، لتجد نفسها قد أكملت هذا المشروع بشقيه الأمني والاقتصادي ولتكون عضواً في النادي الحضاري الغربي، محاولة بذلك أن تكسب فوائد اقتصادية، ودعما دوليا لسياساتها الخارجية في المحافل الدولية من خلال هذه الدول، وعلى مدى ثلاثين عاماً وبشكل تدريجي حققت تركيا منافع اقتصادية وتطورات سياسية.

تسلم العرش بعد الملك عبد الله الأول الملك طلال الذي تنحى بسبب حالته الصحية، ليستلم من بعده المغفور له الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في الثاني من أيار 1953، وسرعان ما قرر زيارة تركيا في عام 1954، ووجه خلالها دعوة للرئيس التركي سيلال بيار(الرئيس الثالث لتركيا) لزيارة الأردن فكانت الزيارة في الثاني من تشرين ثاني عام 1955، استمرت لمدة ستة أيام. بعدها زار الملك حسين تركيا في 22 أب 1957، من أجل زيارة والده الملك طلال الذي كان يتلقى العلاج في اسطنبول، وخلال هذه الزيارة عقد اجتماع في العاصمة التركية لمناقشه عدة أمور منها الأحداث السورية آنذاك. وقد شارك في هذا الاجتماع الملك فيصل والملك حسين والرئيس التركي سيلال بيار ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، وقد تم انضمام الأردن حينها إلى ميثاق أو حلف بغداد من أجل ضمان أمنه، واستمرت الزيارات الثنائية بين البلدين وعلى مختلف المستويات ((Demirtas, 2015.

مثلت الفترة (1983-1991) نقطة التحول الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، والتي يمكن الإشارة لها على أنها فترة الرئيس التركي تورغوت اوزال الموالي سياسيا للغرب مع وجود ميول دينية قوية لديه. ففي هذه الفترة بلغ التعاون الأمريكي- التركي أحسن حالاته بعد التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1980، والتي أكدت فيها تركيا على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وسمحت للأمريكان استخدام مطاراتها العسكرية، في المقابل ساهمت الإدارة الأمريكية في تحديث القوات العسكرية التركية. ومع بداية تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية أدركت تركيا بأنها بحاجة للاهتمام أكثر بالأحداث الإقليمية، لذلك بدأت السياسة الخارجية التركية تنتهج نهجا أكثر فعالية ونشاطا تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، فكانت التغيرات الجذرية في سياسة تركيا الخارجية التقليدية والمتمثلة في تخليها عن مبدأ العزلة والتدخل في

القضايا الإقليمية ومشاركتها النشطة المتزايدة في النزاعات والصراعات للدول المجاورة لها، وفر لها القدرة على تحقيق العديد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية (شرقي، 2019: 416-417).

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير كبير على النظام الأمني الدولي، وقد أدى ذلك إلى إعادة هيكلة جذرية للسياسات الخارجية والأمنية للكثير من الدول، وصعود قوى فرعية إقليمية أصبح لها دور مؤثر وفعال في محيطها وفي العالم، بشكل جعل هذه الدول تعيد صياغة مرتكزاتها وأسس سياساتها الخارجية ومن ضمن هذه الدول تركيا؛ إذ أصبحت السياسة الخارجية لها ترتكز على مبدأين أساسيين هما: إعادة تعريف الأمن القومي التركي، والثاني التعريف بتركيا بأنها أصبحت قوة إقليمية لها نشاط ودور فعال في الإقليم (المصدر نفسه: 419).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، حرص الحزب على إظهار تركيا كدولة غربية أوروبية، ومع هذا الاتجاه للحزب حرص أيضا على تعريف تركيا بوصفها دولة ديمقراطية ذات طابع إسلامي يحافظ على قيمه التقليدية المشتركة مع بلدان عربية ومسلمة بحكم الجوار والروابط التاريخية والمصير المشترك، مما جعل لتركيا دوراً سياسياً في زيادة استقرار وأمن المنطقة، وتعزيز الديمقراطيات فيها. ويتبين من المقاربة العثمانية الجديدة للحزب إنها تقوم على مجموعه من الاستعدادات والتوجهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج في إطار المفهوم السياسي الجديد، وهذا يتطلب ويتعين على تركيا أن يكون لها دور سياسي واقتصادي أكثر حيوية من خلال التوجهات الجديدة لسياستها الداخلية والخارجية (نوفل، 2010: 84).

محددات العلاقات الأردنية- التركية.

شهدت العلاقات الأردنية التركية على مر الأعوام الماضية ومنذ تأسيسهما تطورات مستمرة وفي جميع المجالات، أهمها على الصعيد السياسي والتنسيق الأمني، بالإضافة للتطور في المجال الاقتصادي بالتوقيع على عده اتفاقيات تجارية، وما يميز هذه العلاقات بأنها متطورة وتسير باتجاه إيجابي على كافه الأنشطة، مما يعكس مستوى التطور للعلاقات والتقارب في وجهات النظر بين البلدين. ومن المتوقع قريبا أن تنتقل العلاقة بين الأردن وتركيا من مستوى التبادل وتقارب وجهات النظر إلى مستوى التعاون والتنسيق، وأن تشهد آفاق العلاقة المستقبلية بينهما تطورات إيجابية هدفها زيادة تطوير العلاقات بين البلدين على أسس واضحة وفي مختلف المجالات.

أولاً: المحددات الاقتصادية: تسعى تركيا إلى استثمار علاقاتها بالأردن لتحسين اقتصادها وتحقيق منافع تجارية، حيث تضاعف حجم الصادرات التركية إلى الأردن إلى خمس مرات تقريبا في الأعوام التسعة

التي تلت عام 1999، ليصـــبح حجم الصـــادرات التركية (450.873.000) دولار في عام 2008، بينما تضـــاعف حجم الصـــادرات الأردنية إلى تركيا لمرتين للأعوام نفســـها، ليصـــبح (27.955.000) دولار أمريكي عام 2008 (Ceker, 2010, 80):

الجدول رقم (1): يبين التجارة الخارجية التركية للأردن للفترة الممتدة من عام 2000-2008

السنة	الصادرات	الواردات
2000	99.404.000	27.258.000
2001	118.472.000	13.526.000
2002	116.650.000	18.382.000
2003	149.618.000	16.851.000
2004	223.811.000	12.774.000
2005	286.711.000	26.776.000
2006	304.783.000	15.872.000
2007	385.279.000	18.956.000
2008	450.873.000	27.955.000

(المصدر: Ceker, 2010, 80):

بعد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بشـــكل ملحوظ أخذ الطرفان بالتفكير بإنشـــاء منظمة تجارة حرة بينهما، فتم التوقيع عليها في الأول من شـهر كانون الأول من عام 2009 في عمان، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في بدايات عام 2011، وذلك لإعطاء وقت كافي للصـــناعات الوطنية للاســـتعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية (شتيات، 2018: 22-23).

عقب تجميد الحكومة الأردنية لاتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام 2018، وقع الطرفان اتفاقية في الأول من تشـرين أول 2019، تؤسـس لإنشـاء مجالس مشـتركة بين البلدين، بهدف تطوير العلاقات الاقتصـــادية في مجالات وقطاعات مختلفة، كالســـياحة والتجارة والزراعة وإزالة جميع العقبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين والجدول رقم (2)، يوضـــح حجم التبادل التجاري بين البلدين بالدولار الأمريكي (موقع وزارة الخارجية التركية: 2022):

الجدول رقم (2): يبين التجارة الخارجية التركية للأردن للفترة الممتدة من عام 2017-2021

السنة	الصادرات	الواردات
2017	682.477.000	112.644,000
2018	860.874.000	97.848.000
2019	642.005.000	32.154.000
2020	559.800.000	93.000.000
2021	477.200.000	117.600.000
2022	872.900.000	254.000.000

(المصـــدر: موقع وزارة الخارجية التركية 2022: https://www.mfa.gov.tr/urdun، والموقع الإلكتروني: https: //www.skynewsarabia.com).

ثانيًا: المحدد العسكري والأمني. تسعى الأردن للاستفادة من الدعم التكنولوجي العسكري التركي لكي تســهم في تطوير وتحديث قواتها المســلحة من خلال تزويده بالأســلحة المختلفة وقطع الغيار وبعض الخدمات العســكرية، وتحديث الأجهزة الإلكترونية للمنظومة الدفاعية، في المقابل تســعى تركيا من وراء علاقاتها بالأردن للحصـول على أسـواق لمنتجاتها العسـكرية، والتي من شـأنها توفير دخل مالي هام لها. لا سـيما وأن القوات المسـلحة التركية تحتل وفقا لمعيار القوة في المرتبة الثانية بعد الولايات

المتحدة من بين دول حلف شمال الأطلسي. فضلا عن حجم الإنفاق الذي تحظى به هذه المؤسسة والذي يصل إلى أكثر من 5% من الموازنة التركية العامة (خضير، 2016: 9).

تلتقي المصلحة الأردنية والتركية من خلال أمنهما، فتركيا بحكم موقعها تمثل خطا دفاعيا شماليا للوطن العربي بكاملة، وتشكل نطاقا أمنيا يفصل الدول العربية عن أي مصادر تهديد من الشمال الأوروبي، فتقتضي المصلحة العربية أن لا يحدث على تخومها الشمالية أي مصدر للتهديد وأن تكون تركيا نفسها دولة معادية، أو أن تكون ممرا لعدوان غربي (الحضرمي، 2017: 428).

ثالثًا: المحدد الجغرافي والسكاني. لقد فرضت الجغرافيا على الطرف الأردني والطرف التركي، ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحدة الأدنى، مع عدم التمادي في الخلافات، فالمصلحة العربية الدفاعية مرتبطة بجغرافية تركيا التي تمثل بموقعها جدارا دفاعيا شمال الوطن العربي، وعندما خرقت فيه إيجابية هذا الجدار وقع على العراق ضغط كبير نتيجة التدخلات الإيرانية، والمصالح التركية تفترض عدم وجود جوار جغرافي معادي لها، رغم وجود بعض القلأقل التي قد تشكل تهديدا على طول حدودها مع الدول العربية، إلا إن ذلك لا يمنعها من الإفادة لتحقيق بعض من مصالحها نتيجة قربها من العالم العربي، وفوق ذلك كله ترى تركيا في موقعها مصلحه إقليمية يجب عليها استغلاله لتحقيق تلك المصلحة (المصدر نفسه: 261).

رابعًا: المحدد التاريخي. إن العلاقات الأردنية التركية تستمد قوتها ومتانتها من الموروث التاريخي الإسلامي من خلال التعاون والاحترام المتبادل بينهما، والتنسيق المستمر ما بين البلدين حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وآفاق تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، والتنسيق المستمر حول التغيرات والتطورات الجارية والقضايا والتحديات التي تواجه المنطقة والإقليم لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب الذي تعاني منه دول الجوار والإقليم، وتداعيات ذلك على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية والسياسة الخارجية التركية، آلياتها وأهدافها.

أولا: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية، آلياتها وأهدافها.

أن صنع السياسة الخارجية لأية دولة، يتم بناءً على مدى تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد وتنظم خيارات الدولة في سلوكها الخارجي، ويقصد بالمحددات بأنها: مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية للدولة. لذلك، فإن الأردن يمارس سياسته الخارجية في عهد الملك عبد الله الثاني بإدامة علاقاته وتنميتها مع الدول الأخرى منتهجاً

دبلوماسية نشِطة فاعلة مع القوى المؤثرة كافة، ومع هذا فإن هناك مجموعه من العوامل المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر وتحدد صانع القرار منها:

1) العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية.

أ. العوامل الداخلية.

(1) العامل الجغرافي. إن دراسة سريعة لموقع الأردن وإمكاناته، فإنه يقع في قلب الشرق الأوسط، ومحاط من جوانبه بدول تفوقه بالحجم، ففي جنوبه تقع المملكة العربية السعودية ذات المساحة الواسعة جدا وتتمتع بقوة مالية كبيرة، وفي الجنوب الغربي مصر التي تزيد عنه في المساحة والسكان والثقافة، وفي الشرق تقع العراق التي تفوقه أيضا عسكريا واقتصاديا وسكانيا، وفي الشمال سوريا ذات القوة العسكرية والسكانية، وعلى حدوده الغربية تقع إسرائيل ذات القوة العسكرية والتحالفات مع الغرب، فإن الموقع الجغرافي للأردن يحمّله دوراً أكبر من حجمه.

إن الموقع الجغرافي للأردن المتوسط بين هذه الدول يحملها دورا أكبر من حجمه، ومع ذلك فهي تقع وسط الوطن العربي وفي واجهه وقلب الصراع العربي- الإسرائيلي وعلى أطول واجهه حدودية معه، و هذا التواجد القريب من العدو الصهيوني ترك تحديا على مر الأوقات لتطلعاته التوسعية. والذي فرض على الأردن أن يكون الدولة المركزية الأولى في الصراع مع إسرائيل من بين الدول العربية، والدولة الأكثر التصاقا بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، ونتيجة لهذا التجاور تحملت الأردن نفقات دفاع زادت عن 50% من إجمالي الإنفاق العام في العقود الماضية، والعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن أولويات سياسته الخارجية قد تشكلت بفعل هذا الجوار وتداعياته (تليلان، 2000: 36).

أن تأثير الموقع الجغرافي للأردن لا يقف عند حدود الخطر الخارجي والمنطقة المحيطة فيه فقط، بل أيضا ما يعرفه هذا الموقع من شح في المقدرات والموارد الطبيعية كالماء ومصادر الطاقة وإذا ما استمر هذا الوضع إلى ما هو علية في شح هذه الموارد، فإنه لا بد من الالتفات الفعلي للدول المجاورة وانتهاج سياسات جديدة لا أحد يعرف توقيتها الإقليمي بعد (الوريكات، 2016: 41).

(2) العامل السكاني. إن الأردن محاط بدول تتجاوزه جميعا في حجم السكان والمساحة، وإن تردى الأوضاع الاجتماعية فيه لقلة موارد الدولة الطبيعية، له تأثير سلبي على السكان عند مقارنة ذلك بالدول المجاورة، وبالتالي ينجم عنه مشاكل اجتماعية، تنعكس سلبا على صاحب القرار في الدولة، كحالة من الممكن أن تؤثر في نتائجها على القرار السياسي الخارجي، وعلى الاتجاهات السياسة الخارجية للأردن.

ويمكن لنا القول إن الأردن كغيره من دول العالم الثالث يعاني من سوء توزيع في الثروة السكانية وتكديسها في المدن الرئيسية دون غيرها، وإن انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ومواجهة التحديات الخارجية، والعجز في الميزان التجاري، جميعها تنعكس على المتغير الاجتماعي وفي محصلتها على صانع القرار، وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية والقومية (الفاعوري، 2013: 46).

(3) العامل الاقتصادي. إن العامل الاقتصادي من أهم المتغيرات التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي للدول، سواء كان ذلك بطريقه مباشره أو غير مباشرة، وأن تأثيره يكمن في مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة وطريقه استثمار هذه الإمكانيات بأيدي متخصصين في الشأن الاقتصادي بطريقه مثلى من جهة أخرى.

ارتفاع إجمالي الدين العام للدولة والذي يزيد عن41 مليار دولار، بالإضافة إلى حالة التراجع في الاقتصاد العام وعجز الموازنة، وضعف الاستثمارات المالية، وهجره رأس المال المحلي، وتدني المستوى المعيشي والغلاء، والتناقص الواضح في شريحة الطبقة الوسطى جميعها عوامل تؤثر على صانع السياسة الخارجية الأردنية.

(4) العامل العسكري. إن للمؤسسة العسكرية دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية؛ إذ غلب على هذا الدور التأثير السلبي، مما تسبب معه فقدان أداة فعالة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فالزيادة في حجم وإمكانيات الجيش مرهونة بإرادة سياسة الدول المصدرة للسلاح، مما يؤدي إلى انكشاف قدراتها العسكرية وبالتالي معرفة إمكانياتها العسكرية، كما أن الاعتماد على دولة معينة في استيراد التجهيزات العسكرية يدفع للتحالف معها وتبني نفس الأجندات السياسية (النجداوي، 2014: 87).

ب. العوامل الخارجية.

(1) طبيعة النظام الدولي. مثلت علاقات الأردن مع القوى الدولية عاملا مهما في السياسة الخارجية الأردنية لاعتبارات عديدة في مقدمتها الحسابات السياسية والأمنية والاقتصادية لصانع القرار الأردني؛ إذ أن تعزيز العلاقات مع القوى الدولية يضمن بشكل أو بآخر للنظام الأردني تأمين مصالحه في سياق إقليمي محتدم بالأزمات، ومكاسب اقتصادية من وراء هذه العلاقات. ولعل هذا يتضح من العلاقات متعددة الأبعاد بين الأردن وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا صاحبة النفوذ التاريخي في المنطقة.

(2) التحديات الإقليمية. إن الأردن يقع وسط إقليم متغير، تميز هذا الإقليم بعدم الاستقرار السياسي نتيجة عدة أزمات مر بها، فقد أثار احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 العديد من هذه التحديات والصعوبات والتي استمرت إلى يومنا هذا، فالأردن لم يؤيد هذه الحرب، وتجنب اتخاذ موقف علني واضح لما يجري، وبالرغم من ذلك فقد أفرزت هذه الحرب جملة من التحديات التي زادت من ظروف الأردن صعوبة، كفرار الآلاف من العراقيين للأردن بعد الاحتلال، وحرمان الأردن من إمدادات النفط بالأسعار التفضيلية، عدا عن تدفق العديد من الإرهابيين صوب الأردن (أبو دامس والعتوم، 2017: 520).

أمام هذه الاختلافات فإن صانع القرار الأردني يجد نفسه أمام العديد من التحديات التي تثقل كاهله؛ نظرا لتناقضها وتشتتها ما ينعكس سلبا على الخيارات المطروحة، فيما يذهب لصياغة توجهاته الخارجية تجاه هذه التفاعلات، إلا أن السياسية الخارجية الأردنية المتسمة بعقلانيتها واعتدالها، استطاعت وسط دوامة عدم الاستقرار هذه أن تحافظ على أمنها واستقرارها من جهة، والتكيف مع البيئة الخارجية وما فرضته من تحديات من جهة أخرى (الوريكات، 74: 2016).

2) دوائر اتخاذ القرار الأردني.

أ. الملك. وهو يمثل رأس الهرم في الدولة، وهو الذي يمارس الدور الفعلي والرئيس في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية، من خلال علاقاته الخارجية مع رؤساء الدول الأخرى، وتتأثر عملية صنع القرار السياسي بشخصية الملك بشكل كبير، من خلال خبراته القيادية، وحنكته السياسية، وتجاربه وثقافته ومعتقداته الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى هو صاحب الاختيار للأشخاص والقيادات المسؤولة عن صناعه القرارات الخارجية وتنفيذها. وقد حدد الدستور الأردني صلاحيات الملك التي يستطيع أن ينفرد بها في شؤون السياسة الخارجية.

ب. الديوان الملكي. يعتبر الديوان الملكي ممثلا برئيسة من أقرب عناصر هياكل صياغة القرار إلى صانع القرار، وتكمن أهميته لقربه من الملك، وتنفيذ أوامره بشكل مباشر، باعتباره حلقة اتصال بين الملك ومجلس الوزراء من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى، ويلعب الديوان الملكي دورا استشاريا للملك معتمدا على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين.

ج. رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. مجلس الوزراء هو الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، وبحسب المادة 1/45 حددت صلاحيات رئيس الوزراء بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة، فهو يشترك مع الوزراء في تخطيط السياسة الخارجية، والتدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الدولة، ويتضح أن دوره محدود بصناعة قرار السياسة الخارجية، فهو لا يتعدى تقديم المشورة غير الملزمة للملك، والعمل على تنفيذ قرارات الملك (البريزات، 2021: 50).

د. وزير الخارجية. تقوم وزارة الخارجية بأدوار محددة ويكون دورها تنفيذي ويخلو من المبادرة باتخاذ القرار المستقل. يمكن تلخيص مهام الوزير فيما يخص السياسية الخارجية من خلال المساهمة في رسم السياسة الخارجية الأردنية وتنفيذها (موقع وزارة الخارجية الأردنية، 2022).

ه. السلطة التشريعية. تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، وتُعد طرفا مهما في عملية صنع القرار السياسي، ويعتبر دورها فاعلا في السياسة الخارجية كباقي هياكل الدولة بمتابعة السياسة الخارجية للدولة، من خلال لجانها الدائمة المعنية بالسياسة الخارجية كلجنة الشؤون العربية والدولية، وأيضا لجنة فلسطين التي تتابع تطورات السياسية المتعلقة بفلسطين والقدس، ومتابعة ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين المبعدين في الأردن.

3) أهداف السياسة الخارجية الأردنية. تواصل السياسة الأردنية الانفتاح على دول العالم، والتفاعل معها وتبادل الخبرات لتطوير قدرات الدولة، وتعظيم مصالحها الوطنية العليا وتقديم الخدمات الفضلى للأردنيين في الوطن وخارجة ويمكن إيجاز أهدافها بما يلي (الدعجة والحموري، 2020، 244):

- صون استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، والمحافظة على سيادتها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، ودفع كافه أشكال الخطر الداخلي ومصادره وأي تهديد خارجي عنه.
- تنمية مصالح الأردن الوطنية وتطويرها ورعايتها والحفاظ عليها، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في شتى المجالات.
- المحافظة على نظام الحكم الملكي القائم، وتعزيز الولاء الشعبي، وتعميق الانتماء الوطني، وتعزيز الشرعية السياسية ذات الجذور التاريخية.

- توسيع دائرة العلاقات الخارجية مع الغرب والانفتاح عليها، وتبادل المصالح في جميع الجوانب.
- حماية الأمن القومي الأردني والمحافظة علية بالسعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حسن الجوار، والاستناد لمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير والاحترام المتبادل وتغليب لغة الحوار.
- حماية المقدسات الإسلامية ورعايتها والدفاع عنها أمام كل المحاولات التي تمس تلك المقدسات، والتطاول عليها وإبعاد الخطر عنها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية، آلياتها وأهدافها.

1) **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية.**

أ. العامل الجغرافي والأهمية الإستراتيجية. تتمتع تركيا بأنها تقع في قارتي أسيا وأوروبا، وإن ميزات الموقع التركي بثقله الجيوسياسي يعطيها بعدا إستراتيجيا بالغ الأهمية، فهي تشرف على عدة بحار مهمة، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود والأبيض المتوسط، فهي بذلك تعتبر معبرا بين أسيا وأوروبا. وإن موقعها هذا يمنحها نفوذا كبيرا لدى الدول الكبرى وكذلك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يعطى فرصة لتركيا أن
تؤدي دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية .(Volkan, 2012: 110)

ب. السكان والديمغرافيا. تعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصرا مهما من مقاييس القوة، وينظر إليها على إنها أهم العناصر الاقتصادية، وهذا التصنيف له دلالاته وتأثيراته على القدرة الإنتاجية والعمالية يمنحها طاقة بشرية يمكنها بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الصناعي الاقتصادي، ويمكنها من بناء جيش قوي يشكل عائق عسكري إمام أطماع التوسع (أوغلو، 42: 2010). وهذه المميزات تسمح لتركيا أن تكون صاحبة تأثير وشأن في المنطقة، ويعطيها عنصر توازن في الإقليم الفارسي والعربي والأوروبي. وبهذا فإن تركيا تحتل المرتبة (17) عالميا من حيث التعداد السكاني (بوابة الإحصاءات الرسمية التركية).
إن العامل السكاني في تركيا يلعب دورا مهما في مختلف المجالات، فهي تصنف دولة شابه في المعيار الهرمي للسكان، وهذا التصنيف له دلالاته وتأثيراته على القدرة الإنتاجية والعمالية يمنحها طاقة بشرية ترفدها إمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الصناعي، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية، وهذه المميزات السكانية تسمح لتركيا أن يكون لها تأثير وشأن في المنطقة، ويعطيها عنصر توازن في الإقليم العربي والأوروبي.

ج. العامل الثقافي والحضاري. استغلت تركيا البعد الثقافي والحضاري ووصفته في رؤيتها الإستراتيجية وهو ما ميز ثقافتها السياسية عن غيرها من المجتمعات، حيث كان للحضارة الإسلامية أن قامت ببناء نظام سياسي في الدولة العثمانية لعدة قرون، قام على عناصر ثقافية متعددة في مقدمتها الإسلام والثقافة الأسيوية والتراكمات الحضارية لعدة ثقافات، الأمر الذي عكس مدى تأثير المتغير الثقافي كعنصر أساس في البنية الاجتماعية وانعكاسه على الساحة السياسية الداخلية وعلى الاستقرار السياسي الداخلي، فضلاً عن توظيفه كمتغير مهم في البيئة الإقليمية والدولية على ضوء الارتباطات الجيو- ثقافية بين شعوب المنطقة المحيطة بتركيا، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط.((Sennar, 2013: 437

د. العامل العسكري. للقوة العسكرية التركية أهمية ومكانه إقليمية لما تمتلكه من قدرات بشرية ومعدات وجاهزيه قتالية يمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها، وتشكل لها قوة ردع كافية، وتعتبر تركيا قوة عسكرية مميزه مدرجه في قائمه اقوي الجيوش في العالم ضمن ما أعدته الشركة الأمريكية (Global Fire power) في تقريرها السنوي لعام 2022، ووفقا لهذا التصنيف احتل الجيش التركي المرتبة الأولى كأقوى جيش في الشرق الأوسط، وحصل على المركز 22 عالميا، وهو ثاني أكبر جيش في الناتو بعد الجيش الأمريكي؛ لذا تعتبر القوة العسكرية وسيلة مهمة من وسائل تحقيق السياسة الخارجية، وتستخدم أيضا لفرض قوتها ونفوذها وإرادتها السياسية (Global Fire power,2022).

2) **دوائر اتخاذ القرار التركي.**

إن صنع السياسة الخارجية كانت محكومة بتوجهات المؤسسة العسكرية والمؤسسات الرسمية التركية، إلى أن تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز بالانتخابات، واستطاع أن يشكل حكومة بأغلبية مكنته من الاستمرار وتمرير الكثير من القوانين وتحويل اتجاهات السياسة التركية نحو العمق الإستراتيجي الذي يشكل هدف المصالح التركية، وتتفاوت المؤسسات التركية من مؤسسة إلى أخرى بتأثيرها في صنع السياسة الخارجية، ويمكن رصد أهم هذه المؤسسات وفق الآتي:

أ. السلطة التنفيذية.

(1) رئيس الجمهورية. يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى وصاحب السلطة العليا في صناعة القرار السياسي والسياسة الخارجية، ويمثل وحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، باعتباره ممثل الشعب التركي والجمهورية التركية، حيث اتسعت صلاحياته بعد أن أصبح نظام الحكم في الدولة رئاسي، فأصبح له دور بارز في العديد من القرارات الرئاسية كقدرته بإصدار المراسيم، كذلك صلاحيته في إعلان حالات الطوارئ وفقاً لقوانين ودستور الدولة (عبد النبي، 2022).

(2) مجلس الوزراء. يعدُّ مجلس الوزراء السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، بعد أن ألغي منصب رئيس الوزراء في الانتخابات العامة التركية لعام 2018، ويمتلك مجلس الوزراء دور رئيسي في صياغة السياسات الداخلية والخارجية، وضمان تحقيقها، وكل ما يتعلق بتنفيذها، باعتبار وزارة الخارجية هي المسئولة عن ذلك (خضير، 2016: 26).

ب. السلطة التشريعية.

السلطة التشريعية في تركيا منوطة ببرلمان من غرفة واحدة (البرلمان التركي) ويتكون من ستمائة عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، ولا يجوز لأعضاء البرلمان شغل مناصب في إدارات الدولة والهيئات العامة الأخرى والشركات التابعة لها، وطبقا للدستور التركي فإنه يمكن تحديد مهام واختصاصات السلطة التشريعية التركية وحصرها في مجال السياسة الخارجية بإعطاء مجلس الوزراء الحق في إصدار قرارات تتجاوز الحدود التركية (صلاح، 2017).

ج. مجلس الأمن القومي.

يعتبر المجلس هو أعلى هيئة تنسيق أمنى فى تركيا يضم عسكريين ومدنيين، ويعقد اجتماعا كل شهرين برئاسة رئيس الجمهورية، يبحث فيه التطورات الأمنية الداخلية والخارجية، وهو من أهم المؤسسات التي تلعب دور بارزا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وأهم اختصاصاته صياغة السياسات العامة للدولة وما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسية والعسكرية

وحماية الدولة، وهو المسؤول عن قرارات وتطبيق سياسات الأمن القومي، وتحديد أهداف الدولة الخارجية وفقاً لمقدراتها ومحدداتها، ويتكون المجلس من رئيس الأركان ووزير الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البحرية والجوية والبرية، كما يجوز لرئيس الجمهورية دعوة كل من له شأن لحضور المجلس وفقاً لجدول أعمال الجلسة (عبد النبي، 2022).

3) أهداف السياسية الخارجية التركية.

لعبت السياسة التركية في المنطقة العربية دورًا مهماً خاصة مع الأحداث العربية، حيث أصبحت السياسة التركية الجديدة أكثر اعتمادًا على العلاقات، ولا تتحرك في اتجاه وأحد فقط. فسياسية تركيا اليوم تتناقض مع السياسة الأحادية الجانب التي انتهجتها تركيا في السابق، باعتبارها لا تتماشى مع تطور العلاقات الدولية ومع مصالحها، وبعد أن أصبحت الخيارات أكثر تعقيدًا لم يعد من الممكن تبني اتجاه وأحد، وبالتالي يصبح التنوع هو الخيار الأفضل للتطورات الجديدة في علاقاتها مع الدول، وخاصة المجاورة لها ويمكن تلخيص أهدافها بما يلي (Kamal, 2015: 400):

أ- حماية السيادة والأمن القومي.

تعمل تركيا باستمرار على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بكل ما لديها من قوة وإمكانات وطاقه، من خلال بناء قوات مسلحة ذات قدر وقوة متتميزتين، وعن دور حزب العدالة والتنمية في هذا المجال اتسمت السياسة الخارجية في عهدة بعلاقات دولية واسعة، ولا سيما مع دول الشرق الأوسط والتقارب معها، وأهم ما تتطلبه سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية أمران: الإبقاء على التحالفات مع الغرب وزيادة نشاطها ومشاركتها في سياسات المنطقة، وزيادة التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد الانفصالية (محفوظ، 2009: 176-178).

ب- سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

بذلت تركيا جهودًا كبيرة في هذا السياق ونجحت لسنوات في تحقيق اقتصاد كبير بتواصلها مع الدول المجاورة. ويمكن القول إن هذا المبدأ كان ناجحًا لفترة محدودة، إلا أنَّه وبعد تطورات العربية ثورات الربيع العربي تغيرت شكل العلاقات الدولية في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما السياسة الخارجية لتركيا التي تأثرت بقوة نتيجة هذه التطورات، فمنذ عام 2011 توترت العلاقات التركية السورية إلى حد كبير بعد معارضة تركيا لحالة القتل والقمع التي يتعرض لها الشعب السوري.

ج- السياسة الخارجية المرتكزة على الاقتصاد.

على صعيد العلاقات الإستراتيجية والفرص الاقتصادية مع العالم العربي، فقد تبنى حزب العدالة والتنمية رؤيا تقوم على تحسين العلاقات مع جميع الدول المجاورة وحل المشاكل معها، حيث بدأت العلاقات مع الدول العربية بالتحسن تدريجيا حتى وصلت إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، وإلغاء تأشيرات الدخول بشكل متبادل، وزيادة التبادل التجاري، وعقد لقاءات منتظمة بين الأطراف حيث تشكلت مجالس التعاون الإستراتيجي رفيعة المستوى مع العديد من الدول العربية والإسلامية مثل سوريا والعراق والسعودية وقطر والأردن (Suleyman and Muhammed, 2012: 68).

د- التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.

يلاحظ إن حزب العدالة والتنمية من الأحزاب النادرة في تركيا والتي تحاول إنتاج سياسة شاملة في العلاقات مع الشرق الأوسط والدول الإسلامية، لا سيما وهو يتمتع بسمعه طيبة في

المجتمعات الإسلامية من خلال دعمه للقضية الفلسطينية بقوة، وتحمسه لحلها بعلاقاته الإيجابية مع طرفي النزاع والثقة الكاملة للقيام بهذا الدور، واعتبار ذلك ورقه تتوجه بها حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الداخل التركي والداخل العربي والإسلامي، فتعزز مصداقيتها ومكانتها في السياسة الإقليمية (Sennar, 2013: 447).

ه- التوازن بين الحرية والأمن.

تسعى تركيا للوصول إلى حالة السلم والأمن، باعتبارهما أولوية لصالح شعبها واستقرارهم، والتي من شأنهما أن يؤسسا لعلاقات تعاون متبادلة مع باقي دول المنطقة تعود بالفائدة على الشعوب واقتصادياتها، ما يجعل أي جنوح إلى السلم مرحباً به وبنتائجه، وهذا ما بدأت به سياسة الرئيس التركي أردوغان حين بدأ العمل على مبدأ تصفير المشكلات مع دول الشرق الأوسط وأهمها دول الخليج العربي كالسعودية والإمارات العربية وقطر كمحاولةٍ تركية لإنقاذ الاقتصاد.

المطلب الرابع: طبيعة وواقع العلاقات الأردنية- التركية، أبعادها ودوافعها ومتغيراتها، طبيعة وأبعاد العلاقات الأردنية- التركية.

حرص البلدان على التقارب فيما بينهما، وسار الملك عبد الله الثاني بن الحسين على خطى والدة الملك حسين رحمه الله وجدة الملك عبد الله الأول، من خلال الحرص على إدامة هذه العلاقات الجيدة مع تركيا وإبقاء هذا التقارب، حيث تتمتع كلا البلدين بالتوافق الواسع في معظم الآراء السياسية وأبعادها المباشرة والغير مباشرة على كلا البلدين وعلى المنطقة بشكل عام. فهناك تنسيق دائم ومستمر بين البلدين لتعزيز أسس هذا التعاون بمختلف أبعاده السياسية والتجارية والاستثمارية والسياحية، وبحث الخطوات والبرامج اللازمة لزيادة وتعزيز هذا التعاون.

أولاً: أثر المتغيرات السياسية في العلاقات الأردنية- التركية وأبعادها.

إن التطورات الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط جعلت تركيا تزيد من اهتمامها تجاه المنطقة، لا سيما وأن هذه الأحداث تمس تركيا بشكل مباشر بحكم الجوار الجغرافي، فقامت تركيا بتركيز علاقاتها مع الأردن حيث شهدت العلاقات الأردنية- التركية في الفترة الأخيرة تطوراً سريعاً وملحوظا في مختلف مجالات العمل، وصف هذا التوافق من قبل بعض الخبراء في العلاقات السياسية الدولية بأنه تناغم أيديولوجي وسياسي في مختلف المجالات، لإدراك البلدين بان مصلحة الطرفين هي تعزيز علاقاتهما في الوقت الحاضر وفي المستقبل، والعمل لصالح البلدين على جميع المستويات، ويأتي الإدراك الأردني لدور تركيا الجديد بصفتها جهة فاعله ومركزية في دول شرق البحر الأبيض المتوسط، ولها دور بارز ومهم في العديد من أزمات المنطقة الحالية.

ويمكن الحديث هنا عن تطور العلاقات الأردنية- التركية، وكيفية التعاون فيما بينهما على أسس منها: التنسيق حول التحديات المشتركة بينهما بما في ذلك التعاون الأمني والثقافي والفكري لمواجهة تحديات التطرف والإرهاب المحتملة، والتعاون في دعم القضية الفلسطينية والعمل معا لحماية القدس والأقصى والشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته، والعمل على حل الخلافات الطائفية بين الدول المحيطة وخاصة دول الجوار(العراق وسوريا)، وحل خلافات الدول الإسلامية التي تأثرت بالربيع العربي لما فيه مصلحه البلدين ومصلحة المنطقة ككل (الحمد، 2017: 8).

لذا نجد الأردن وتركيا الأكثر وضوحا في المنطقة، من خلال رفضهما لما سمي بصفقة القرن، والأكثر التزاما بشروط ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في العيش

بســـلام، وفي هذا الإطار تقف تركيا إلى جانب الأردن وتدعم الوصـــاية الهاشـــمية على المقدســـات الإســـلامية، ولم يخلُ أي محفل من المحافل أو من الزيارات الأردنية لتركيا من التعبير والتقدير للأردن ملكا وحكومة وشعبا لمواقفها المشرفة تجاه القضية الفلسطينية، وتجدد هذه المواقف الداعمة والزيارات المختلفة مدى الرغبة في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصـــادية والسياسية والأمنية، حيث تتطابق وتلتقي المصالح الإستراتيجية لكل منهما.

ثانيًا: أثر وأبعاد المتغيرات الأمنية وموازين القوى في العلاقات الأردنية- التركية.

غاب الحضـــور التركي بعلاقاته مع العرب منذ عام 1933، وأثناء فترة الحرب الباردة حاولت تركيا أن تكون جزءا من أوروبا، في حين تعتبر تركيا إن ارتباطها بالغرب جاء لأمر يتعلق بمصالحها وأولوياتها، وأنه لا يمكن الاستغناء عن علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، لأنها تتشارك معهم في القيم والدين والقضـــأيا، وتعتبر تركيا إن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومحاولتها الدخول فيه قد أثر سلبا على علاقاتها مع العرب والمسلمين، ولكنها تسعى دائماً لأن تكون الأقرب لمصالحهم بقدر الإمكان، وتعتبر القضية القبرصية والأرمنية والكردية من القضأيا العالقة بين تركيا والعرب، والتي تحتاج لوقت وجهد كبيرين لحلها (اللويبد، 2010: 30).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تسعى الأردن والدول العربية وتركيا لإيجاد تعاون وتكامل فيما بينها فَي مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية وعلى رأسها التكامل الأمني، ويتفق الجميع على إن تحقيق الأمن عامل مهم في تحقق الاســـتقرار للمنطقة، وتدرك جميع دول المنطقة إن وجود الحروب والنزاعات فيها دليل على عدم الاستقرار الأمني الإقليمي، ويســـعى الجميع إلى تحقيقه من خلال التوقيع على اتفاقيات عسكرية ثنائية وإقامة تحالفات عسكرية ومنظمات دفاعيّة جماعيّة لضمان الأمن الجماعي لها، مما أعطى تركيا فرصا مستمرة لتعظيم دورها في المنطقة.

تتشارك الأردن وتركيا المخاوف نفسها من التمدد الإيراني في المنطقة، والتي نجحت في التمدد إقليمياً بعد احتلال العراق، بدايةً في توغلها بالمنطقة، وامتداد نفوذها بشـــكل مباشـــر إلى العديد من الدول العربية كالعراق وسوريا واليمن ولبنان، ومحاولتها الوصـــول إلى البحرين وتهديد بعض دول الخليج كالسعودية، هذه المخاوف أوجدت تقارباً واضحاً بين مجمل دول المنطقة، فأصبح هناك تقاربا بين كل من تركيا والأردن والسعودية والإمارات وباقي الدول العربية، فضلاً عن اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، والتي ترقى بنودها إلى مستوى تحالفي، إذ تهيمن إسرائيل على الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات بعلاقات اقتصادية وأمنية وإستراتيجية تعزز من مكانته الإقليمية.

تعاني الأردن وتركيا من وجود للتنظيمات الإرهابية على أراضـــيهما والذي يغذيه متطرفون باســـم الدين الإســـلامي، وهو يمثل تحديا تواجهه أجيال المنطقة في ظل غياب قيم الأمن الشـــامل

والاستقرار المستمر، ويتفق الطرفان على إن استمرار الفوضى الأمنية في الدول المجاورة هو الذي يغذي حواضن الإرهاب والتي تنتج أجيالا من المتطرفين والإرهابيين.

ثالثًا: أثر المتغيرات الاقتصادية في العلاقات الأردنية- التركية وأبعادها.

يظهر كل من الأردن وتركيا حرصا على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وبما إنهما يرتبطان بعلاقات اقتصادية تجارية تعود لبداية التسعينات من القرن الماضي بتأسيس مجلس الأعمال الأردني التركي في العام 1994، ولهدف بناء علاقات اقتصادية متينة بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري والتعاون بين قطاعات العمال بينهما. ويشجع المجلس القطاع الخاص في البلدين على التعاون التجاري والاستثماري.

بعد زيادة حجم الصادرات والواردات بين البلدين ومضاعفتها بشكل ملحوظ، أخذ الطرفان بالتفكير بإنشاء منظمة تجارة حرة بينهما حيث وقعت تركيا اتفاقية تجارة حرة مع الأردن (WTO) في عام 2009، للتغلب على ما أسمته بعدم كفاية لوائح منظمة التجارة العالمية، ولفتح أسواق جديدة متعددة الأطراف لصناعاتها المتعددة (Bozkurt, 2017: 613). وبعد أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في آذار عام2011، كما اتفق عليها في السابق، ارتفعت الواردات الأردنية من تركيا بنسبة 23%، في حين زادت الصادرات الأردنية إلى تركيا بنسبة 3% فقط، وفق البيانات الأردنية، ونتيجة لهذا التفاوت في زيادة الذسب بين الواردات والصادرات، واعتقاد الأردن إن ذلك يساهم في ارتفاع العجز في الميزان التجاري لمصلحة تركيا، ألغى الأردن اتفاقية التجارة الحرة في عام 2018، والتي استمرت سبع سنوات تقريبا (شتيات، 2018: 23).

رأى الأردن وتركيا إلى ضرورة توسيع وتنويع أطر التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين على أساس ثابت، وبما يخدم المصالح المشتركة لكلا البلدين، والدفع بالعلاقات نحو المزيد من التعاون، لا سيما في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات، فجاء الاتفاق على توقيع اتفاقية لإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بينهما في 4 تشرين أول عام 2019. وبموجب هذه الاتفاقية، أتيح للطرفين فرصة التعاون خاصة في مجالات الاقتصاد والاستثمارات، والعمل لزيادة فرص التعاون وتعميقها في الوقت الذي تم فيها إنهاء اتفاقية التجارة الحرة، وقامت هذه اللجنة بالتوقيع على الاتفاقيات التي ستساعد على تحقيق التوازن بين فوائد البلدين بطريقة متوازنة. وأن هذه الاتفاقات مجملها في مجالات الاستثمار والتجارة الحرة والخدمات والسياحة' وفيما بعد وقعت العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات تجاوزت في عددها الأربعين اتفاقيه وبرتوكولا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التركية التي تدفقت إلى المملكة خلال

السنوات الماضية (283) مليون دولار تركزت في قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية، والبنية التحتية (موقع وزارة التجارة التركية: 2022).

ثالثا: أثر وأبعاد العلاقات التركية- الإسرائيلية.

تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي على الدوام، حيث سيطر هذا الصراع على سياسة تركيا الخارجية مع الدول الأطراف طيلة العقود الماضية، وكانت إستراتيجية تركيا في هذا الإطار تقوم على الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، وتقديم دعمها السياسي لحل هذا الصراع، إلا أن انطلاق عملية السلام وما ترتب عليها من اعتراف عربي بإسرائيل أسهم في تقريب تركيا إلى إسرائيل، وأعطتها مبررا قويا للتعاون مع إسرائيل (السرحان وخالد، 2018: 179).

ويمكن القول: إن العلاقات التركية- الإسرائيلية دخلت مرحلة جديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وتميزت العلاقات بينهما بالتراجع التدريجي، ما لبثت أن تحولت في طبيعتها ونوعيتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين من عام 1993-2003 إلى علاقات تناقض وصدام، ومرحلة فتور بسبب استخدام الكيان الصهيوني قوته المفرطة ضد الفلسطينيين عام 2009، وقتل تسعه أشخاص أتراك على متن سفينة المساعدات التركية المتجهة إلى غزة، إلا أن العلاقات بينهما ما زالت مستمرة (دوزي، 2016: 291- 292).

ومع هذا التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل فقد تطورت التوجهات التركية تجاه المنطقة العربية، إلا إنها لم تصل إلى حد التوافق والتكامل والانسجام الذي تؤسس لقيام علاقات تركية- عربية تقوم على أساس المصالح والشراكة المتبادلة مما يغلق الباب أمام إسرائيل.

رابعاً: دوافع ومتغيرات العلاقات الأردنية- التركية.

تولدت العلاقات الأردنية التركية في مراحل تاريخية مهمة ومتجذرة في القدم، والتي تقوم على مرتكزات تاريخية وثقافية ودينية وجغرافية تفرض على البلدين أن يطورا علاقاتهما في جميع المجالات، لأنهما في منطقة أحوج ما تكون إلى تضافر الجهود للعمل المشترك، والعمل على حل الخلافات، من أجل تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي لدى الجانبين.

أولاً: العامل الديني والموروث التاريخي.

لعب العامل الإسلامي دورا مهما بتأسيسه لعلاقة قوية ما بين العرب وتركيا، وبالرغم من اعتبار تركيا دولة علمانيه، إلا إن شعبها شعب مسلم، وتعتبر تركيا أول دولة إسلامية تنتهج المذهب

العلماني الذي فرضه مصطفى أتاتورك وجعله من مواد الدستور، محاولا فيه اقتلاع العقيدة والشريعة من عقل المسلم (الحضرمي، 2017: 238). واشتهر عن الأتراك بأنهم من الشعوب التي أدت واجبها بشكل كبير في سبيل انتشار الإسلام وصونه، وكان العالم الإسلامي يتكون من تشكيلين سياسيين مختلفين الأول يتمثل بالدولة العثمانية التي تمتلك مؤسسه الخلافة الإسلامية والتي تصارع من أجل عدم استعمارها، والثاني يتمثل بالدول الإسلامية التي استعمرت(أوغلو، 2010: 89).

وعند الانتقال للفترة الزمنية للدراسة أي بعد عام 1999، استمرت تركيا بعلاقاتها المتوازنة مع الغرب والعرب والإسلام، إلى أن جاءت انتخابات عام 2002، وفاز بها حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا أمام القوى الأخرى، وخاصة العلمانية منها، فقام بإظهار دور كبير في التحول لدور تركي فعال في المنطقة وفي الإقليم، وأظهر انفتاحه على العالم العربي والإسلامي. وينطلق الموقف التركي بارتباطه بالقضية الفلسطينية من خلال موروثها الديني الإسلامي، وأيضا من خلال نظره الشعب التركي المسلم للمقدسات الإسلامية، والتي تخضع لعده اعتبارات على رأسها الموقف الديني اتجاهها، والذي يرى بعدم مشروعية احتلال فلسطين، ويرى في ذلك تآمر دولي اشترك فيه العديد من الدول الكبرى مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضة بالقوة (بوبوش، 2011: 49).

وخلال المدة بين عامي 1990- 2001، انتهى وضع تركيا للتحول بقبول صعود التيارات الإسلامية في الحياة السياسية، وما أظهره فوز حزب العدالة والتنمية خير دليل على ذلك، بالوقت الذي أخذت فيه الدول العربية مرحلة الضعف السياسي بتباين مواقفها من حرب العراق، وبعد عام 1999 اتجهت تركيا بعلاقاتها للتوازن ما بين العرب والغرب، لكونها تقع بين وسطين لتحاول تأكيد أهمية هذا التوازن في الحياة السياسية التركية من خلال: ارتباطها مع العرب بروابط إسلامية تاريخية، وارتباطها مع أوروبا بروابط سياسية وثقافية (عطوان، 2018: 199- 200).

ثانياً: العامل المكاني والجغرافي.

عند النظر إلى خريطة الشرق الأوسط نجد أن أهمية هذه المنطقة لا تأتي من مساحتها الشاسعة أو حجم سكانها أو وفره خيراتها فحسب، بل من خلال موقعها المهم والمميز والحيوي الذي يربط قارات العالم الثلاث (أوروبا، أسيا، أفريقيا) ببعضها، ووسط هذه الجغرافيا الواسعة للشرق الأوسط تعيش تركيا؛ إذ تتشارك بحدودها البرية مع ثلاث دول من دول الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان) بخط حدود يبلغ طوله (1673) كم، بنسبه 63% من إجمالي حدودها السياسية (الحضرمي، 2017: 261).

يتميز موقع الأردن وتركيا بمميزات تجعل لكل منهما أهمية جغرافية إستراتيجية، يحتاجه كل طرف منهما، فموقع الأردن يشكل لتركيا البوابة الجنوبية لدول الخليج العربي ودول إفريقيا، وتعتبر تركيا من خلال موقعها الجغرافي والذي يمثل البوابة الشمالية للوطن العربي، و هذا التميز لموقع

الدولتين يمنحهما المزيد من العلاقات المختلفة وعلى جميع الأصعدة، لذا فإن أية اتصالات إقليمية أو دوليه لا بد لها أن تأخذ في حسبانها الموقع المميز لتركيا والأردن على حد سواء.

لقد فرضت الجغرافيا على الأردن وتركيا، ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحده الأدنى، مع عدم التمادي في الخلافات، فالمصلحة العربية الدفاعية مرتبطة بجغرافية تركيا التي تمثل بموقعها جدارا دفاعيا شمال الوطن العربي، وعندما خرقت فيه إيجابية هذا الجدار وقع على العراق ضغط كبير نتيجة التدخلات الإيرانية، والمصلحة التركية تفترض عدم وجود جوار جغرافي معادي لها رغم وجود بعض القلاقل التي قد تشكل تهديدا على طول حدودها مع الدول العربية، إلا إن ذلك لا يمنعها من تحقيق بعض مصالحها لقربها من العالم العربي، وفوق ذلك كله ترى تركيا إن في موقعها مصلحه إقليمية يجب عليها استغلاله لتحقيق تلك المصلحة (المصدر نفسه: 261).

ويرى الدكتور علي محافظه: إن الموقع الجغرافي السياسي للأردن شكل عاملا دائما في دفع الأردن للقيام بأدوار فاعلة، في كثير من القضايا الإقليمية والعربية، فالأردن بحكم موقعه يشكل حلقه وصل بين البحر الأبيض المتوسط والعراق، وبين مصر مع العراق، أو مع شرق الوطن العربي، ويضيف: بأن موقع الأردن هو أيضا حلقة الوصل بين بلاد الشام وتركيا مع شبه الجزيرة العربية، وأن هذا الموقع مهم جدا، ويجب أن يكون له تأثير وتأثر، وأصبح له دور أكثر أهمية مع قيام الكيان الصهيوني، الذي يمثل مصدر تهديد للدول المجاورة وخاصة الأردن التي تمثل أطول حدود مواجهة معه، وهو يشكل مصدر تهديد للمنطقة كاملة (محافظه، 2010: 81).

يبحث الأردن وتركيا حاليا بحكم موقعهما الجغرافيين المميزين إنشاء ممرات نقل بين البلدين ومحاولة ربط أوروبا بالشرق الأوسط عبر الأردن، بتفعيل اتفاقيات النقل المشتركة لتعزيز التجارة وانسيابها ما بعد الأزمة السورية، وهناك أكثر من تصريح أردني وتركي بأن هناك اتفاق يتم بحثه لإقامة خط بحري بين البلدين يتمتع برسوم جمركية منخفضة، لتعزيز الحركة التجارية كبديل عن الخطوط البرية المتوقفة حاليا، وأشار أن المفاوضات قائمه بين الجانبين لإزالة عوائق الرسوم على السفن، وفي حالة انتهاء الأزمة السورية سيتم العمل على تفعيل هذه الاتفاقيات، وإيجاد ممرات من الشرق الأوسط والخليج عبر الأردن وتركيا إلى أوروبا وبالعكس (الدويري، 2017).

الخاتمة:

تميزت العلاقات الأردنية- التركية عن علاقات غيرها من الدول الأخرى، بوصفها علاقات قائمه على الموروث التاريخي والإسلامي والروابط القومية بينهما، وعلى المصالح المشتركة للبلدين في شتى المجالات والجوانب، وعلى مدى حرصهما على تمتين هذه العلاقات المنطلقة من الثوابت القومية تجاه قضايا المنطقة لما فيه مصلحه البلدين والمنطقة بشكل عام.

فرضت تطورات الأحداث التي شهدتها المنطقةحالة من التقارب السياسي والأمني بين البلدين بفعل تأثير هذه الأحداث وتزايد التدخلاتالخارجيةفي الدول المحيطة لهما، والتيفرضتنفسهاعلى مسار هذه العلاقاتبالإضافة للتطورات في شؤونالدول العربيةوالإسلاميةومستجدات ثورات الربيع العربي، فضلاً عنمسألةتوازن القوىعلىالمستوى الإقليمي وتصاعدنفوذدولإقليميةكإيران بشكل يهدد المصالح الأمنية العليا لتركيا والمصالح العربية والإسلامية.

وعلى ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- إن العلاقات الأردنية- التركية لم تكن حديثة العهد، وقد مرت بالكثير من التطورات والمراحل التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات، واعتبر البعد الإسلامي والتاريخي والقومي من أبرز تلك المتغيرات التي حققت نوع من التقارب بين الأردن وتركيا في الكثير من المراحل.
2- يتفق صانعو القرار في الأردن وتركيا في معظم التوجهات التي تتعلق السياسة الخارجية، نظرا لتشابه أهداف سياسة البلدين الخارجية إلى حد كبير، خاصة في حرصهما على استقرار وأمن الدول المجاورة لهما ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.
3- يحرص البلدان على إقامة علاقات جيدة مبنية على مصالحهما المشتركة، ويسعيان لتطوير مستقبل علاقاتهما الثنائية في مختلف المجالات، من خلال مجموعه من التفاهمات والأسس والمنطلقات والمحددات التي تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين.
4- وجد للجانب الاقتصادي دور كبير في عملية التقارب والتعاون بين البلدين، انعكس إيجابا على مختلف المجالات السياسية وزيادة التنسيق الأمني بالإضافة إلى سعيهما للتعاون والتكامل الاقتصادي من خلال التوقيع على عده اتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية.
5- شهدت الأبعاد والمتغيرات السياسية والأمنية للأحداث الإقليمية الكثير من التطورات والمتغيرات، والتي لعبت دورًا كبيرًا في تطور العلاقات بين البلدين من خلال القضايا ذات الاهتمام المشترك والفرص والتحديات، والرؤى المستقبلية.
6- يسعى كل من الأردن وتركيا إلى التعاون لتحقيق السلم في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لهما دور كبير في معظم عمليات السلام التي حصلت، بهدف إيجاد منطقة مستقرة وآمنة والعمل على تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن استخلاص التوصيات التالية:

1. ضرورة تقوية العلاقات الأردنية التركية وتعزيزها، واستغلال السمات المميزة للإستراتيجية التركية باقترابها من القضايا العربية والإسلامية وتعاطفها مع الشعب الفلسطيني، وهو ما حقق لتركيا التقارب مع العديد من الدول العربية.
2. التمسك بمرتكزات السياسة الخارجية وثوابتها لكلا البلدين في عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى، ودعم سياسة الحوار في تسوية الأزمات وحل الخلافات، ونبذ التدخل الأجنبي بمختلف أزمات المنطقة.
3. الاستفادة من الموقع الإستراتيجي والمميز للأردن وتركيا، باعتبار إن موقع الأردن يشكل بوابة تركيا للدول العربية وإفريقيا، وتشكل تركيا بوابة الأردن والدول العربية على أوروبا والغرب من خلال التبادل الاقتصادي المشترك.
4. توسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية ورفع حجم التبادل الاستثماري بين الأردن وتركيا، واستغلال الفرص والحوافز التي تقدمها الدولتان كتشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات دخول المستثمرين لكلا البلدين.
5. زيادة حجم التعاون المشترك بين البلدين، وخاصة على الصعيد الأمني عبر بناء التحالفات

العسكرية والأمنية في ظل الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وما نجم عنها من تدخلات إقليمية وخارجية تهدد مستقبل المنطقة.

المراجع.

المراجع باللغة العربية.

أ. الكتب:

- أوغلو، أحمد داوود (2010). **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** (ط1)، ترجمه: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.
- تليلان، أسامة عيسى (2000). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية،** (ط1)، مطبوعات وزارة الثقافة، الأردن.
- الحضرمي، عمر (2017). **العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها،** (ط2)، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- الحسن، إحسان محمد (2015). علم الاجتماع السياسي، (ط1)، دار وائل للنشر، الأردن.
- حسين، محمد عبد (2012). **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى، دراسة تاريخية تحليلية نقدية،** (ط1)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
- خضير، محمد ياس (2016). **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، خرائط السياسة الخارجية،** المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية،** (ط2)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عباس، أحمد (1996). **العلاقات الدولّية: أصولها وقضاّياها المعاصرة،** مكتبة عُين شمس للنشر، مصر.
- عيسى، محمود خيري وغالي، بطرس (1979). **المدخل في علم السياسة،** مكتبه الأنجلو المصرية، مصر.
- العقابي، علي عودة (2000). **العلاقات الدولية: دراسة تحليله في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات،** دار الكتب العلمية للنشر، بغداد.
- الكعكي، يحي أحمد (2003). **الشرق الأوسط وصراع العولمة،** (ط1)، دار النهضة العربية، لبنان.
- محفوظ، عقيل سعيد (2009). **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،** (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- المنوفي كمال (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة،** (ط1)، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

- نوفل، ميشـال (2010). **عودة تركيا إلى الشـرق، الاتجاهات الجديدة للسـياسـة التركية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

ب. الصحف والمجلات:

- أبو دامس، زكريا والعتوم نبيل(2017). دينامية السـياسـة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الإقليمية 2010-2015، **مجلة كلية الآداب**، العدد60، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- بوبوش، محمد (2011). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد55، الأردن.
- الحمد، جواد (2016). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودورها الإقليمي, **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد77، الأردن.
- الحمد، جواد (2017). في إستراتيجية تموضع الأردن عربيا وإقليميا. **مجلة دراسات شرق أوسطيه**، العدد81، الأردن.
- الدعجة، حسن، والحموري، منال (2020). دور المؤسسات الأردنية الرسمية في صنع السياسة الخارجية، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد4، العدد3، الجزائر.
- دوزي، وليد (2016). الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهـد حزب العدالة والتنمية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ـ العدد9، العراق.
- الدويري، محمد (2017). الأردن وتركيا يتفقان على ممرات نقل بري لربط الشـرق الأوسـط بأوروبا، **صحيفة الرأي الأردنية**. تاريخ 2017/7/9، عمان، الأردن
- السرحان، صايل فلاح وخالد، سلمان **(2018).** المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية- الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية: 2002-2014، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 45، العدد4، فلسطين.
- شرقي، نهرين جواد (2019). مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (54)، جامعة بغداد، العراق.
- عطوان، عباس (2018). تركيا والعرب بين التاريخ وتوازن المصـالح، رؤية عربية، **مجلة تحولات**، العدد1/2018، لبنان.
- محافظه، علي (2010). الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 53، الأردن.

ج. الرسائل الجامعية:

- البريزات، محمود مبارك (2021). **خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء" صفقة القرن" إقليميا ودوليا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- زيوت، هلال صالح (2017). **أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية التركية 2002-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- شتيات، أحمد فؤاد (2018). **اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية (الأردن، تونس، مصر) بين عامي 2002-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، الأردن.
- الفاعوري، راكان شمس الدين (2013). **عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية1991-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: عمان، الأردن.
- اللويبد، اشرف خلف (2010). **العلاقات العربية- التركية والاستقرار الإقليمي فَي الشرق الأوسط (2001_2009))** دراسة حالة: العراق و سورِّيا، رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- النجداوي، محمد هادي (2014). **أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعه السياسة الخارجية للدول العربية**، دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- الهزايمة، محمد عوض (1994). **الأيدولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنه**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، تونس.
- الوريكات، معتز(2016). **أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

د. المواقع الإلكترونية:

- صلاح، مصطفى محمد (2017). **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية على الموقع الإلكتروني:
خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.
- عبد النبي، أحمد محمد (2022). **تأثير الحركات الإسلامية على السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة- حزب العدالة والتنمية**. المركز **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**

العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الموقع الإلكتروني: https: //democraticac.de

- موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية (2022). على الموقع الإلكتروني: https: //www.mfa.gov.jo.
- موقع بوابة الإحصاءات الرسمية التركية (2022). على الموقع الإلكتروني: https: //www.resmiistatistik.gov.tr.
- ارتفاع صادرات الأردن (2022)، على الموقع الإلكتروني: https: //www.skynewsarabia.com.
- موقع وزارة الخارجية التركية (2022). على الموقع الإلكتروني:
- https: //www.mfa.gov.tr/urdunekonomisi.
- الموقع وزارة التجارة التركية: **اتفاقية التعاون التجاري والاقتصـــادي الموقعة بين الأردن وتركيا**(2019)، على الموقع الإلكتروني: .https: //ticaret.gov. tr.

المراجع باللغة الأجنبية:

أ. **مراجع باللغة الإنجليزية:**

- 2022 World Military Strength Rankings (2022). **Global** Fire **power**. on the web website: https: //www.global firepower.com.

ب. مراجع باللغة التركية وترجمتها.

- Bozkurt, Osman(2017). Case study: **The Free Trade Agreement between Turkey and Jordan and its effects on bilateral trade**, Istanbul University Commercial Journal of Social Sciences, Vo 16 - Issue: 31 ,Turkey.
- Demirtaş. Bahattin (2015**). Turkey-Jordan Relation In The Face Of** Middle **Eastern Developments (1923-1980).** Proceedings - 2nd International Conference on Education and Social Sciences 2-4 February 2015, Turkey.
- Sennar, Borko (2013).**The Foreign Policy of the Justice and Development Party: An Overview of Turkish Discourse**, Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Süleyman Demirel University, Volume 18, No3, Turkey.
- Ceker, Ali Zana (2010). **Trade relations between Turkey and Jordan**, unpublished master's thesis, Marmara University, Turkey.
- Suleyman, Guder and Muhammed, Huseyin (2012). **Basic criteria for Turkish foreign policy after 2000 and Middle East policy**, p68 ,on the website: https: //insanvetoplum.org/content. Turkey.

- Kamal, Wan Moghani (2015)**. Directions of Turkish Foreign Policy since 2002**, The Mediterranean Journal of Social Sciences, Vo 6, No 4, Rome.
- Volkan, Odabas (2012). **Analysis of Central Asian Countries and Turkey for Integration, Unpublished Master's Thesis**, Bilecik Adyali University, Turkey.
- Yilmaz, Fatih Musab (2020). **The Arab Spring Between Turkey And The Middel East States Effect On Economic Relations**, Ahi Evran Academic Journal of Social Sciences, Vo 1, Issue 1, Turkey.